حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (٨٢) ٣١ /٣/ ٢٠١٣ م | www.al-badeel.org | Issue (82) 31/3/2013

الجامعة العربية تمنح مقعد سوريا للائتلاف الوطني

الجيش الحر يبدأ في إزاحة النظام عن درعا

■ البديل:

سيطر الجيش السوري الحر على مدينة داعل في محافظة درعا، الواقعة على الطريق الذي يربط المحافظة مع العاصمة دمشق، إثر معارك طاحنة، دمر فيها الثوار ثلاثة حواجز عسكرية بشكل كامل، فيما استمرت المواجهات في محيط الفرقة ١٧ شمالي سوريا في ظل حصار محكم من الجيش الحر. وتمكن مقاتلون من الكتائب الثائرة من السيطرة على بلدة داعل بعد تدمير حواجز القوات النظامية الثلاثة عند مداخل البلدة وفي محيطها». وبذلك تكون البلدة الواقعة على طريق دمشق درعا خارجة عن سيطرة النظام في شكل كامل، بعد قصف واشتباكات استمرت أسبوعا. ومن المرتقب أن تشهد محافظة درعا معركة حاسمة في النقاط التي جمع فيها النظام قواته والمتركزة في مناطق نوى والشيخ مسكين وازرع.

وقصف النظام بلدة حريتان في ريف حلب بصاروخ سكود مما أسفر عن استشهاد ٢٠ شخصاً على الأقل. وبث ناشطون مقاطع فيديو أظهرت حياً مدمراً بالكامل في بلدة حريتان التي يقع فيها مقر السفارة الإيرانية. وفي حماة، شنت القوات الموالية للنظام حملة اعتقالات طالت أكثر من ٢٠ شخصاً في ظل تراجع نفوذ الجيش الحر في المدينة حيث يحاول الثوار إعادة بسط نفوذهم على المدينة حيث اندلعت معارك عنيفة في حي طريق حلب. وفي ريف دمشق، تعرضت كل من داريا ودوما وحرستا والمعضمية إلى قصف براجمات الصواريخ مما أسفر عن استشهاد عشرات المواطنين بينهم عدد من الأطفال والنساء.

سياسياً، أعلن الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أن باريس لن ترسل أسلحة إلى مقاتلي الجيش الحر طالما أنها لم تتأكد «بشكل قاطع» أن هذه الأسلحة لن تقع في أيدي «جماعات إرهابية»، مؤكداً تمسكه بفترة الحظر الأوروبي على الأسلحة إلى سوريا التي تنتهي في شهر أيار المقبل، في موقف يرسم خطوة إلى الخلف بعد سلسلة مواقف متشددة اتخذتها باريس مع لندن بخصوص المضي في تسليح الجيش الحر حتى في ظل غياب الإجماع الأوروبي، في وقت رفض الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الأممي العربي المشترك، تسليح الثوار، ملمحاً إلى تراخي الولايات المتحدة وروسيا والصين في السعي لإيجاد حل سياسي.

ودعت الدول العربية التي شاركت في قمة الدوحة إلى تقديم الدعم اللازم للمعارضة السورية. وشدد البيان الختامي للقمة العربية الرابعة والعشرين التي استضافتها قطر، على حق كل دولة عربية في دعم المعارضة السورية والجيش الحر. وجاء في البيان الختامي أن الجامعة قررت منح الائتلاف الوطني المعارض جميع مقاعد دمشق في الجامعة ومنظماتها حتى تنظيم انتخابات في سوريا، واعتبرت الائتلاف «الممثل الوحيد والشرعي للشعب السوري والمخاطب الوحيد من طرف الجامعة وهيآتها».

■ رأي البديل - عقدة الأسد

تحول بشار الأسد إلى عقدة مزدوجة بين النظام والمعارضة، فالنظام ما زال يعتبر أن أي حل سياسي يجب ألا يبدأ من شرط تنحي الأسد، والمعارضة تعتبر أن أي حل سياسي يجب أن يبدأ برحيله، وهكذا أصبح الأسد هو العقدة في وجه الحل، ولم يسعَ أي أحد للتعاطي بجدية مع هذه العقدة، وكيفية حلها.

الأسئلة في أروقة النظام منذ أشهر هي: على ماذا سنفاوض مع المعارضة إذا بدأنا المفاوضات بالموافقة على رحيله؟ وكيف لنا أن نفاوض من دونه وهو ما زال موجوداً؟ وإذا وجد الأسد مخرجاً عبر المفاوضات فما هو مصير الأسود الآخرين؟.

المعارضة رفضت منذ تشكل المجلس الوطني الحوار مع النظام، وظلت تمضي في هذا الاتجاه مع أن كل المعطيات الدولية لم تكن تشير إلى أي تدخل دولي، وهو ما ظل قائماً حتى اليوم، فلا شهية دولية للتدخل المباشر في سوريا، أو لكسر موازين القوى لمصلحة الثورة بشكل نهائي.

الأسد لم يعد يحكم سوريا، هذا أمر واقع، لكنه ما زال العقدة التي يجب حلها، ويعتقد الكثيرون أن الأمر مرهون بقبول الأسد أو رفضه للحوار، أي أن يقوم هو نفسه بحل العقدة التي تتشكل منه، وهذا وهم ما بعده وهم، فالأسد اليوم طرف من الأطراف، وحل العقدة مرهون بالأطراف كلها، أي قبول الأطراف بالخروج من عقدة الأسد، والبحث في الأهم، وهو أية سوريا ستبقى؟

بعض رجال النظام يعرفون حق المعرفة أن بقاء الأسد في السلطة أصبح من الماضي، وأن الحوار من أجل مرحلة انتقالية يجب أن ينتهي بخروج الأسد، وهو ما تعتبره المعارضة أمراً مرفوضاً، أي أن الحوار يجب أن يبدأ من إعلان النظام بقبوله خروج الأسد.

السوريون صنعوا عقدة الأسد، والعالم الغربي والشرقي لا يريد حلها، حتى أن بعض الدول المؤيدة للثورة السورية تعتبر أن حل عقدة الأسد لا يصلب في مصالحها، فحل العقدة يعيد المسألة السورية بدرجة ما إلى الداخل، وهو أمر يعتبره البعض من الماضي.

ليست وحدها عقدة الأسد كانت في المنشار، وإنما عقد أخرى لا تقل أهميتها، وفي مقدمتها عقدة من يستحق لقب بطل كأس الثورة، ومن سيتوج بالذهبية.

القيادة المشتركة لـ«الحر» تحمّل الإخوان مسؤولية تأخر انتصار الثورة

■ باريس - البديل:

وجهت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر رسالة مفتوحة إلى جماعة الإخوان المسلمين في سورية حملتهم فيها مسؤولية تأخر انتصار الثورة وتشرذم المعارضة، واتهمت القيادة المشتركة الإخوان بمحاولة الهيمنة على الثورة، وقالت لهم في رسالتها إنه يوجد « صدام عميق وكبير بينكم وبين مجمل القوى المدنية والثورية والوطنية والعسكرية والسياسية أيضاً . إن بياننا الأخير لم يصدر إلا بعد أن طفح الكيل لدى الناس في العديد من المدن السورية وعلى رأسها دمشق وريفها من تصرفات وسلوكيات الجماعة منذ بداية الثورة وحتى الآن، وبشكل خاص الهيمنة والسيطرة على المجلس الوطني، ومن ثم الائتلاف، والهيمنة ومحاولات الهيمنة على الشؤون والقضايا الإغاثية والعسكرية، فالقلوب أصبحت ممتلئة أكثر مما تظنون وتعتقدون، وهذا سيكون له تداعيات سيئة للغاية على الثورة وسورية الوطن، وعلى مستقبل الجماعة في علاقتها مع الناس، فلا يحق لكم الركوب على الثورة، أو قيادتها أو محاولات التحكم بها، ونحن الآن في مرحلة مفصلية سيترتب عليها الكثير من الأشياء».

واعتبرت القيادة المشتركة للجيش الحر أن معظم « الأطياف السياسية والمدنية والثورية على الأرض وفي الخارج» لديها حالة احتقان من تصرفات وأساليب الإخوان، وأنهم يقومون «بعمليات الإقصاء والتهميش المبرمج»، وخاطبتهم بالقول: إن الثورة ليست ثورتكم، ولم تصنعوها، بل هي ثورة الناس الذين يدفعون دماءهم وحياتهم وأمنهم واستقرارهم وأرزاقهم .

واتهمت القيادة المشتركة الإخوان بأنها كانت وراء فشل المجلس الوطني سابقاً، وذلك من خلال اختيار أعضاء تابعون للإخوان، واعتبرت أن سلوكيات الإخوان» لا تقل سوءاً عن الشرك بالله ونظن أنكم تؤمنون بالله وباليوم الآخر».

ونوهت القيادة المشتركة إلى طبيعة « التركيبة السكانية والدينية والمذهبية لسورية» ورأت أن هذه التركيبة «لا تسمح ولن تسمح بالأساس لهيمنة جماعتكم على الثورة الآن، أو السياسة السورية في المرحلة الانتقالية، ومن ثم الديمقراطية، ونعلمكم أن برنامجكم السياسي والصدق والإخلاص هو الميزان الوحيد لمستقبلكم في سورية الجديدة».

كما تضمنت الرسالة اتهامات واضحة للإخوان بعقد صفقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على حساب «الأطراف الوطنية الأخرى»، وأنه توجد الكثير من الأطراف « تحملكم مسؤولية تأخر انتصار الثورة».

وذكرت القيادة المشتركة بموقف الإخوان المسلمين من النظام قبل الثورة، حيث كانت الجماعة قد جمدت معارضتها للنظام، وقالت: « من كان له هذه المواقف الانبطاحية أمام النظام لا يوزع صكوك الوطنية والعمل الثوري على أحد».

وبما يخص المجالس المحلية اتهمت القيادة الإخوان باستخدام المال السياسي من أجل «تقديم أشخاص أو تأخيرهم واستبعادهم».

ودعت القيادة المشتركة الإخوان إلى فهم حجمهم الطبيعي، بوصفهم «مثل أي طرف سياسي معارض للنظام وشريك يعرف حدوده في العملية السياسية والمشروع الوطني الذي يجب أن يضم كل أبناء الوطن دون أي تمييز أو تهميش أو إقصاء أو استبعاد، وأنتم شركاؤنا في المشروع الوطني إن أردتم ويدنا وقلوبنا وعقولنا مفتوحة على العمل الجماعي والشراكة الوطنية».

وطالبت القيادة الإخوان بإعلان حسن نوايا، وذلك من خلال «التوسيع الفوري وغير المشروط والآن للائتلاف الوطني ودون أي تدخل مباشر أو غير مباشر من جماعتكم والشفافية بكل شيء».

الإتجار باللاجئات السوريات في مصر تحت مسمى الزواج

■ القاهرة - البديل:

الزواج من سوريات في الدول العربية التي لجأ إليها السوريون هرباً من الدمار والقصف أصبح ظاهرة مصنفة تحت بند الاتجار بالبشر، خاصة أنها تتم تحت ضغط الحاجة والفاقة، ففي مصر أعلن المجلس القومي للمرأة في مصر عن وجود ١٢ ألف حالة زواج تمت بين مصريين وسوريات لاجئات تمت خلال عام واحد فقط، وصنف المجلس القومي هذه الزيجات بأنها حالة «اتجار بالبشر».

وقد أشارت بعض التقارير الإعلامية إلى أن بعض حالات الزواج تتم مقابل دفع مبلغ أقل من مائة دولار، وهو ما يؤكد أن ما يحدث ليس حالة زواج طبيعي، وإنما هو اتجار واضح باللاجئات.

من جهة أخرى، فقد أصبحت مصر وجهة شبه قسرية للسوريين الهاربين من الأوضاع في سوريا، خاصة أن اللجوء إلى الأردن وتركيا يعني الإقامة في المخيمات، كما أن الإقامة في بيروت تعتبر عالية التكاليف، بينما تبقى مصر من حيث التكاليف وحرية الحركة مفضلة لدى اللاجئين السوريين، ولكن الأوضاع الاقتصادية في مصر التي تتسم بالتدهور، وعدم وجود فرص عمل، قد فاقمت أوضاع اللاجئين السوريين سوءاً، خاصة أن العائلات السورية التي تصل إلى مصر تصرف ما لديها من أموال قليلة خلال الأشهر الأولى، وربما الأسابيع الأولى، وبعد ذلك يبقى على اللاجئين مواجهة مصير مجهول.

لاجئون يؤكدون طرد تركيا لأقرانهم رغم نفي الدولة المضيفة

■ اسطنبول/أنقرة- رويترز-:

نفت تركيا يوم الخميس الماضي أنها اعتقلت مئات اللاجئين السوريين ورحلتهم بعد وقوع اضطرابات في مخيم حدودي، وأتى النفي التركي في ظل وجود تأكيدات على ما قام به الأمن التركي، وذلك من خلال شهادات لاجئين سوريين.

وقال شهود عيان إن مئات السوريين نقلوا بالحافلات الى الحدود بعد الاشتباكات التي وقعت يوم الأربعاء، وألقى خلالها لاجئون في مخيم سليمان شاه قرب بلدة أقجة قلعة التركية الحجارة على الشرطة العسكرية التي استخدمت الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه.

وقالت وزارة الخارجية التركية إن مجموعة من ١٣٠ شخصاً تمّ التعرف عليهم من خلال التسجيلات المصورة التي كشفت "ضلوعهم في الاستفزازات" قرروا طوعاً العودة الى سوريا تفاديا للتعرض لإجراءات قضائية، أو تجنبا للمواجهة مع أقرانهم في المخيم.

وأضافت الوزارة في بيان مكتوب "الأنباء التي أفادت بان هذه المجموعة طردت عبر الحدود غير صحيحة».

وعبرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عن قلقها البالغ بخصوص أنباء الترحيل، وقالت إنها تحدثت مع السلطات التركية بهذا الشأن. ومن شأن مثل هذه الممارسات مخالفة الاتفاقيات الدولية التي تنظم معاملة اللاجئين.

وقالت لاجئة في المخيم ذكرت أن اسمها سحر في اتصال هاتفي مع رويترز "جرت عملية ترحيل كبيرة هنا، وتخلصوا من كثير من الناس. طردوا اثنين من أبنائي وثلاثة من أبناء شقيقي. جاءوا طلبا لأولادي الليلة الماضية، وقالوا لهم أن يحزموا حقائبهم ويأخذوها معهم.»

وأضافت "واليوم جاء عدد كبير من الحراس بدروع وتجولوا في أنحاء المخيم، وأجبروا الناس على الخروج. أعتقد ان نحو ٣٠٠ اسرة غادرت اليوم.»

وقال مسؤول في المخيم أنه تم ترحيل ما بين ٦٠٠ و٧٠٠ شخص من بينهم الأشخاص الذين كشفت التسجيلات عن مشاركتهم في العنف وأفراد أسرهم.

وأفاد مسؤول تركي ثان في المنطقة بان عدد المرحلين نحو ٤٠٠ شخص.

وقالت ميليسا فليمنج كبيرة المتحدثين باسم المفوضية لرويترز "إذا كان قد حدث ترحيل الى سوريا فهو يتعارض مع مبادئ القانون الدولي. لذلك فإننا نأمل بشدة ألا يكون هذا حدث.»

وتقول المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن أكثر من ١,٢ مليون سوري فروا من العنف في بلادهم منذ بدأت الانتفاضة قبل نحو عامين، وسجلوا كلاجئين أو ينتظرون التسجيل في دول مجاورة وشمال افريقيا. ومن بين هؤلاء ٢٦١٦٣٥ في تركيا يقيم أغلبهم في ١٧ مخيما معظمها مكتظ.

واستمرت الاشتباكات التي وقعت يوم الأربعاء الماضي لمدة أربع ساعات قام خلالها عشرات المحتجين بإلقاء حجارة وهشموا زجاج نوافذ شاحنة إطفاء، وألحقوا أضرارا بمبان ادارية.

وقال مقيمون في المخيم إن الشبان بدأوا يحتجون على ظروف المعيشة هناك بعد أن أدى خلل في التوصيلات الكهربائية الى اشتعال النار في خيمة.

وذكر الإعلام التركي أن الحريق أدى إلى إصابة ثلاثة إخوة أعمارهم سبعة أعوام و١٨ عاماً و١٩ عاماً، وتوفى أحدهم في وقت لاحق في المستشفى.

وقالت لاجئة تدعى سوسن (١٥ عاماً) إن ستة أقارب ذكور من خيمتها اعتقلوا واقتيدوا من المخيم يوم الخميس. وتابعت: "كان كثير من الناس يبكون ويقولون إنه لا شأن لهم بما حدث، لكن الحراس كانوا صارمين. كان بعضهم يضرب الشبان وهم يأخذونهم.»

واضافت "لنا يومان من دون ماء أو كهرباء، وبسبب هذا الوضع أخشى ان يستمر تدهور الظروف... لا اعرف أين أقاربي. كل ما سمعته هو أنهم أعيدوا عبر الحدود الى سوريا.»

السويدي "اكي سيلستروم" يترأس لجنة التحقيق حول استخدام الكيماوي في سوريا

■ وكالات :

قال متحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون الأمين العام اختار العالم السويدي اكي سيلستروم ليرأس تحقيق المنظمة الدولية في المزاعم عن استخدام أسلحة كيماوية في سوريا.

وأضاف المتحدث مارتن نسيركي "إنه عالم بارع له خلفية قوية في نزع السلاح والأمن الدولي.»

وقالت الأمم المتحدة الاسبوع الماضي إنها ستحقق في المزاعم السورية بأن المعارضة استخدمت اسلحة كيماوية في هجوم قرب مدينة حلب، لكن دولا غربية طلبت تحقيقا في جميع المزاعم بشأن استخدام مثل هذه الاسلحة المحظورة، بما فيها اتهامات المعارضة بأن القوات الحكومية استخدمتها.

واذا عزز التحقيق مصداقية مزاعم المعارضة بأن الحكومة استخدمت اسلحة كيماوية فإنها ستمثل ضربة اخرى لجهود بشار الأسد للاحتفاظ بالسلطة. واذا اتضح أن المعارضة استخدمتها فان ذلك قد يجعل الدول أكثر ترددا في دعم المعارضين.

ولم يعرف على الفور اسماء العلماء الاخرين الذين سيضمهم فريق سيلستروم.

وقالت روسيا يوم إن الخبراء الروس والصينيين يجب أن يشاركوا في التحقيق لكن السفير الروسي في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين قال إن روسيا "لن تمثل على الأرجح».

وكان سيلستروم كبيرا لمفتشي فريق الامم المتحدة الذي حقق في برامج الاسلحة الكيماوية والبيولوجية في العراق في التسعينات من القرن الماضي.

وعمل أيضا مع مجموعة الأمم المتحدة التي عادت الى العراق في ٢٠٠٢ ، ولم تعثر على دليل قوي على أن بغداد أحيت برامج أسلحتها المحظورة قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في ٢٠٠٣ .

وقال نسيركي إن التحقيق سيكون فنياً، ولن يكون جنائياً، حيث سيبحث ما إذا كانت الأسلحة الكيماوية قد استخدمت، وليس من قد يكون استخدمها.

الجيش الحر في حلب بين الثورة والثراء والمقاتلون ليسوا ملائكة أو شياطين

حلب-محمد إقبال بلو:

يتحدث الكثيرون مؤخراً عن بعض التصرفات غير المسؤولة لبعض عناصر الكتائب والألوية التابعة للجيش السوري الحر والموجودة في حلب ، بل منهم من نسب بعض أعمال السرقة أو القتل والخطف لهذه الكتائب ، ويؤكد الكثيرون أن عدة حوادث جرت في حلب وريفها تدل على سلوكيات مشينة صادرة عن بعض عناصر الجيش الحر، وتحول بعضهم إلى أثرياء خلال الثورة، ولكن هناك من يرى أن الجيش الحر هو صورة مصغرة عن الشعب السوري، وهو ليس جيشاً من الملائكة، لكن معظم من انتسب إليه كانت دوافعه تتمثل في إسقاط نظام الاستبداد الذي مارس وما زال كل أنواع الهمجية شد الشعب.

لدى متابعتنا لهذا الموضوع ومدى صحته للوقوع على حقيقة ما يحدث في محافظة حلب التقينا أحد المواطنين من ريف حلب، أبو مضر مواطن من ريف حلب الشمالي ويعيش في إحدى بلداته قال لـ «البديل» : في الفترة الأخيرة بدأنا نلاحظ بعض التصرفات المعيبة يقوم بها من يسمون أنفسهم «جيش حر» ، فنحن دعمنا هذا الجيش وقمنا بمساعدته في أن يكون جيشاً قوياً ، لكن طموحنا كان جعله بديلاً مختلفاً عن جيش النظام الذي يسرق ويغتصب ويقتل ويهجّر، إلا أننا بدأنا نلاحظ قواسم مشتركة بين هذين الجيشين كبعض أعمال الخطف وطلب الفدية وبعض أعمال السرقة ، بل هنالك من يقول أن بعض عناصر الجيش الحر قد أصبحوا من أصحاب الملايين، ولا يتكلمون إلا بلغة الدولار واليورو ، من أين حصل هؤلاء على كل هذه الأموال وكيف؟ بالتأكيد هي طرق غير مشروعة سلكوها للحصول على ما يمتلكون الآن.

يضيف أبو مضر : طبعاً أنا لا أعمم، فالكثير من مقاتلي الجيش الحر أبطال شرفاء ، بل والغالبية منهم كذلك ، إلا أن سكوت الأغلبية الجيدة عن الأقلية المسيئة بحد ذاته يعتبر تقصيراً من قبل كتائب الجيش الحر، أليست مهمة هذا الجيش حماية المواطن السوري؟ ،أليست مهمته الدفاع عن أهل البلد؟ ، أين ما وعدنا به من قبل هذه الكتائب؟ ، بل أين هذه الكتائب التي أراها تغيرت وتحولت؟ ، لقد كانوا مع بداية نشأتهم أبطالاً مجاهدين، لا يحيدون عن الحق ، كنا (نحلف برأسهم كما يقال) لكننا الآن مصدومون مما يقومون به، كل شيء في كفة وموضوع الخطف في كفة اخرى ، لقد أصبحت موضة جديدة ، أن تخطف شخصاً ومن ثم تطلب الفدية ، وعندما يحرج يقول الخاطف كنا نعتقد أنه شبيح، إذن لو كان شبيحاً فلماذا تفرج عنه مقابل المال؟ ، وإن كانت نتيجة تحقيقه أنه بريء فلماذا تأخذ المال من ذويه لإطلاق سراحه؟ ، وأكرر ما قلته لكم القليل من المسيئين فقط ، لكن إساءاتهم هذه تشوه سمعة الجيش الحر البطل وكتائبه المقاتلة في حلب كلها.

لقد أصبحت موضة جديدة أن تخطف شخصاً ومن ثم تطلب الفدية

أبو غسان مقاتل في إحدى كتائب الجيش الحر بحلب قال حول هذا الموضوع لـ «البديل»: برأيي أن ما يحكى مبالغ به جداً ، وقد تمّ تشكيل لجان شرعية ومحاكم أيضاً لمعاقبة كل مسيء ، ومن تحدث معه أية حادثة من هذا النوع ليتقدم بشكواه للمحكمة الشرعية التي ستأخذ له حقه، وستعاقب المسيء سواء كان مدنياً أو من عناصر الجيش الحر ، تحدث بعض الحالات وهي قليلة جداً، لكن الناس يرددونها بشكل مستمر لتبدو الحادثة على أنها عدة حوادث ، هنالك أمر مهم جداً ، بعض عناصر الجيش الحر مخترقون من قبل النظام، بل وموجهون من قبله للقيام بسلوكيات تحدث شرخاً بين عناصر الجيش الحر والمواطنين، وهذا ما يسعى إليه النظام المجرم ، وقد تمّ إلقاء القبض على عدة أشخاص متعاونين مع النظام، حيث قاموا بالتطوع في إحدى الكتائب، وممارسة بعض أشكال الإرهاب الفردي تحت عباءة الجيش الحر، والجيش الحر البطل منهم براء.

يضيف أبو غسان: أنا لا أنفي حدوث بعض المشاكل والتناحر بين بعض الكتائب وبعض المكاتب الإعلامية ، وبين الكتائب مع بعضها أحياناً إلا أن هذه مشاكل عادية تحل في وقتها، وتنتهي بمصالحات بين الأطراف المتنازعة بعد تدخل الكبار والعقلاء ، مجتمعنا مجتمع كبير ومتعدد الاتجاهات الدينية والأفكار والثقافات بل ومتنوع في مستويات أخلاق أفراده ، وثورتنا ثورة شعبية كاملة ، من كان لصاً قبل الثورة قد يتوب، وقد يبقى لصاً، ومن كان كاذباً قد يبقى وقد يرجع ، والجيش الحر تم تشكيله من قبل هذا المجتمع ككل، ففي كل كتيبة ترى مستويات مختلفة من الثقافة والأخلاق ، لذا لا يمكن أن يصبح هذا الجيش مثالياً بهذه الفترة القصيرة، لكنني أعلمكم ان الامور تتحسن بشكل مستمر خاصة مع استمرار تنظيم هذا الجيش وتجهيز قيادات له ذات كفاءة وأخلاق ، بمرور الوقت سيصبح الوضع جيداً ، وهناك أمر آخر، وهو أن هذه المشاكل تحدث في العديد من التشكيلات العسكرية المنتشرة في طول البلاد وعرضها، وليست مقتصرة على حلب فقط ، ففي كل منطقة تجد أهالي المنطقة يتحدثون عن أشياء مشابهة .

على كل القادة أن يتابعوا سلوك عناصرهم بل أن يتابعوا سلوكهم هم أولاً ليكونوا قدوة لهؤلاء العناصر ، والقيام بمحاسبة المسيء فور إساءته، وعدم تأجيل أي شيء بحجة تركيز الجهود حاليا على إسقاط النظام ، علينا أن نهدم النظام ونبني أنفسنا وبلدنا في وقت واحد ، وبشكل سريع ، فسوريا بحاجة إلينا جميعاً ، حتى اللص منا سورية بحاجة إلى توبته والتزامه بالنهج الصحيح.

حكومة المعارضة السورية المؤقتة جداً

يزيد صايغ- معهد كارنيغي للسلام×

الحضور المشترك للخطيب وهيتو في القمة العربية تَستّر على الخلافات داخل الائتلاف الوطني بدلاً من حلّها. فقد اختار الائتلاف الوطني تشكيل حكومة مؤقتة، غير أن أقلية ضاغطة مثابرة، بمَن فيها الخطيب، حاولت أن تبقي الباب مفتوحاً أمام تشكيل حكومة انتقالية بدلاً من ذلك. استخدم هذان المصطلحان بصورة متبادلة معظم العام ٢٠١٢، لكن التمييز بينهما أصبح أكثر وضوحاً في ظل الاستقطاب الحاد الذي شهده النقاش الداخلي في الائتلاف أوائل العام ٢٠١٣.

فالمعارضة وحدها هي التي تشكّل الحكومة المؤقتة لإدارة المناطق المحررة. وكما صرّح بعض مؤيّدي الحكومة المؤقّتة، فإنها «تقطع الطريق» على التفاوض مع النظام السوري. أما الحكومة الانتقالية فتجمع بين المعارضة وأعضاء في الحكومة السورية الحالية كجزء من الحل السياسي للصراع.

تعمّق الخط الفاصل منذ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢، حين انضم الأعضاء الرئيسيون في مجموعة أصدقاء سورية إلى روسيا والصين في نشر بيان جنيف. دعا البيان إلى «إقامة هيئة حكم انتقالية... يمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تشكّل على أساس الموافقة المتبادلة». ولم يرد ذكر لدور الرئيس بشار الأسد في المرحلة الانتقالية أو لمصيره النهائي.

ردّاً على ذلك، وعد اجتماع موسّع للمعارضة في القاهرة يوم ٣ تموز/يوليو بتشكيل حكومة «تسيير أعمال» بالاتفاق مع «سلطة الأمر الواقع الوطنية» من دون تحديدها، و «مَن لم تتلطخ يداه بدماء السوريين أو بنهب المال العام». لكن هذا من شأنه أن يتم بعد سقوط الأسد، وإقالة الحكومة الحالية، وحل مجلس الشعب. وعندئذ فقط يمكن عقد مؤتمر وطني لاختيار هيئة تشريعية مؤقتة، ما سيؤدّي بدوره إلى تعيين حكومة انتقالية تتولّى إدارة البلاد.

لم تفكّر المعارضة كثيراً في السابق بممارسة السلطة قبل سقوط الأسد. ومع أنها اعتبرت بيان جنيف خطراً سياسياً، فإن وثيقة «الرؤية السياسية المشتركة» الصادرة في نهاية اجتماع القاهرة لم توفّر بديلاً عملياً.

راوغ المجلس الوطني، فمن جهة، رفض الحوار، ومن جهة أخرى، أقرّ رئيس المجلس آنذاك عبدالباسط سيدا بالحاجة إلى تشكيل حكومة انتقالية يمكن أن يضطلع فيها «الباقون، سواء في حزب البعث أو الحكومة أو المؤسسات الأخرى... بدور في مستقبل سورية». وفي المقام الأول، سعى المجلس الوطني إلى الحفاظ على مكانته السياسية.

المراوغة من جديد

تحت وطأة الضغوط الخارجية، التزم المجلس الوطني في النهاية بتشكيل حكومة انتقالية في ٧ تشرين الثاني، قبل أربعة أيام من تأسيس الائتلاف الوطني. لكنه وضع شرطاً مسبقاً تبنّاه الائتلاف الوطني في وقت لاحق: لا يمكن تأسيس الحكومة إلا بعد ضمان الحصول على «ضمانات مثبتة بالاعتراف الدولي».

اعترفت مجموعة أصدقاء سورية بالائتلاف، كما ينبغي، باعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري بعد شهر. لكن في كانون الثاني ٢٠١٣، أعلن الائتلاف الوطني أنه يسعى بالإضافة إلى ذلك، في إطار الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة مؤقتة، إلى احتلال مقعدي سورية في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وقد حصل الائتلاف على المقعد الأول في ٢٦ آذار/مارس.

في ٥ كانون الثاني، تبنّى الائتلاف شرطاً مسبقاً جديداً اقترحه المجلس الوطني، يتمثّل في توفير تمويل دولي كبير قبل تأسيس الحكومة المؤقتة، لتمكينها من العمل. كان ثمّة سبب وجيه لذلك، إذ كانت مجموعة أصدقاء سورية تعهّدت بتقديم مساعدات بقيمة ١٤٥ مليون دولار في منتصف كانون الأول ٢٠١٢، ولكن الائتلاف الوطني لم يحصل سوى على ٨,٥ ملايين دولار خلال الأشهر الثلاثة التالية.

وعندما تناول رئيس الائتلاف الخطيب الموضوع في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ذكر أن الحكومة المؤقّتة بحاجة إلى صندوق أولي بقيمة ٣ مليارات دولار، وبعد خمسة أيام أكّد رئيس المجلس الوطني جورج صبرا أن المعارضة بحاجة إلى «ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار كي تتمكّن من تشكيل الحكومة». وظلّ الائتلاف الوطني عاجزاً تماماً عن تحقيق هذه الأهداف عندما اختار هيتو لرئاسة حكومة مؤقتة في ١٨ آذار الماضي.

كانت مطالب الائتلاف الوطني مشروعة، لكن قلقه بشأن المنافسة السياسية المحتملة من جانب الحكومة المؤقتة كان أكثر أهمية. حاول المكتب الرئاسي للائتلاف استباق هذا التهديد في ٢١ كانون الثاني عن طريق تغيير اللائحة الداخلية التي تحظر على أعضاء التحالف ترؤس حكومة مؤقتة أو الانضمام إليها كوزراء. وكانت ستتوفر للائتلاف الوطني وسيلة للاحتفاظ بالسيطرة المباشرة، غير أن الاحتجاجات الفورية من الأعضاء والناشطين اضطرّت المكتب الرئاسي إلى إعادة اللائحة الأصلية بعد تسع ساعات فقط.

كان الائتلاف الوطني يلجأ إلى الارتجال ويحاكي نمطاً كرّسه المجلس الوطني. فقد سبق للتحالف أن أعلن في ١٠ كانون الثاني أنه «يعمل مع لجان مؤلفة من تكنوقراط سيكونون بمثابة نواة للوزارات في المستقبل»، غير أن علاقتها مع اللجان التي شكلت في ٢١ كانون الثاني لم تكن واضحة. وعلى أي حال، فإن بعض المهام الطارئة – شؤون اللاجئين وعلاج الجرحى، و«التواصل مع قوى السلام الثورية والمدنية» – جاءت ضمن اختصاص المكاتب المختصة التي يفترض أنها موجودة أصلاً في الهيكل التنظيمي للائتلاف الوطني.

الوقفة الأخيرة

إن عدم وجود مضمون ملموس خلف واجهة الحكومة المؤقتة يجعل استراتيجية الائتلاف الوطني لتوسيع الاعتراف به موضع تساؤل. فالفوز بمقعد سورية في جامعة الدول العربية أمر مهم، ولكنه يبقى مجرد مكسب رمزي، ما لم يثبت الائتلاف أن لديه قدرة مقنعة على حكم المناطق المحررة. والتطلّع إلى الحصول على مقعد سورية في الأمم المتحدة، كما فعل الخطيب في القمة العربية، غير مُجد تماماً نظراً للموقف المعرقل لروسيا والصين، ول ايسهم إلا في تحويل طاقات الائتلاف عن مسارها الصحيح.

يكشف الائتلاف الوطني عن نقص خطير في الفطنة السياسية. فقد سعى إلى الاعتراف به باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري من مجموعة أصدقاء سورية، وكان له ذلك، ولكن هذا لم يؤدّ إلى تحوّل في قدراته السياسية أو العسكرية أو المالية. وليس ثمة من سبب يدعو إلى توقع أن تكون الحكومة المؤقتة أنجح منه. لم يَعُد بوسع أصدقاء سورية بثّ الحياة في الحكومة المؤقتة من خلال منحها المزيد من الاعتراف الدبلوماسي، أو الإعلان أنها القناة الرسمية للحصول على المساعدات، أكثر مما فعلت مع الائتلاف الوطني.

جزء من تحليل موسع للكاتب بالعنوان نفسه.

معركة درعا وملامح ثورة في قلب الثورة

غازي دحمان

تكشف التطورات المتسارعة في محافظة درعا، وطبيعة المعارك العسكرية ونوعية الأسلحة المستخدمة فيها، من قبل كتائب الجيش الحر، عن تشكل استراتيجية جديدة، ذات بعد دولي وإقليمي في إدارة الصراع السوري.

المشهد في درعا بدأ العمل عليه ضمن ترتيبات معينة إقليمية ودولية، هي في حقيقتها لا تعدو سوى كونها نتاج رؤى وتصورات تخص الأزمة السورية برمتها، ستصبح درعا مفتاحها ونافذتها. وتلك التصورات والرؤى تتصل بهواجس الأردن التي طالما عبر عنها الملك عبدالله الثاني حول إمكانية تحول سورية إلى أرض جاذبة للمتطرفين، وارتدادا آثار هذا الأمر على الداخل الأردني، انطلاقاً من حقيقة أن استمرار الاستنقاع في سورية من شأنه زيادة كل الاحتمالات السيئة التي سيكون الأردن في مرمى نيرانها، ذلك أن الميل الديني في هذا البلد كبير جداً، حتى ليمكن المجازفة بالقول إن في الأردن خلايا نائمة تشكل جيشاً بحاله. صحيح ان الوضع مضبوط من قبل أجهزة الأمن هنا، لكن متى كان الضبط الأمني لوحده كافياً؟.

لا تنفصل هذه الرؤية عن تطورات موقف الإدارة الأمريكية الجديد التي بدأت تتلمس مخاطر الحالة السورية، أقله من البوابة الإسرائيلية في ظل تطورات فرضتها بداية الأوضاع الميدانية في درعا نفسها، وخاصة المنطقة الغربية التي تقع على تماس مع الحدود.

الواضح تماماً ان معركة درعا تمثل أولى تجارب التطبيق العملاني لاستراتيجية، القيادة من الخلف، الأمريكية، في سورية حيث تفيد المعلومات أن واشنطن– وإن تظهر دبلوماسيتها على الدوام عدم رغبتها في التورط بالأزمة السورية– إلا أنها بدأت تحيك خيوط المشهد السوري عبر البوابة الأردنية وبأيادي سورية، وهو ما كانت كشفت النقاب عنه صحيفة "الغارديان" البريطانية ومجلة "دير شبيغل" الالمانية اللتين أكدتا قيام واشنطن بتدريب دفعات من المنشقين على أنواع معينة من

الواضح تماماً ان معركة درعا تمثل أولى تجارب التطبيق العملاني لاستراتيجية القيادة من الخلف

الأسلحة، وتفيد الأنباء أنه تم إرسالهم بالفعل إلى الداخل السوري، كما تؤكد المعلومات أن ميناء العقبة استقبل كميات كبيرة من الأسلحة التي يتم شحنها إلى الشمال الأردني، حيث يوجد قاعدتين عسكريتين كبيرتين، وبحسب مصادر إسرائيلية فإن القاعدة الأولى وهي قاعدة لقوات المشاة الأردنية باسم الملك عبد الله الثاني، تُستعمل كموقع تدريب لـ "القوات الخاصة"، وهي الوحدة المختارة في الجيش الأردني. ويتدربون هناك على سلاح خفيف ويُعدون القادمين من سوريا لمواجهات عسكرية مع الجيش السوري، ومع شبيحة بشار الاسد على الخصوص. وتقع الثانية، وهي قاعدة سلاح الجو «المفرق» في شمال شرق المملكة في مثلث الحدود بين الأردن

وسوريا والعراق، فيمكن بذلك الدخول بسهولة إلى الدولتين من الجو والبر أيضا. وتجري التدريبات هناك على سلاح دقيق وصواريخ كتف استعداداً لآخر أيام حكم الأسد في دمشق.

يتزامن ذلك مع نقلة جديدة في العلاقات بين الأردن وإسرائيل عبّر عنها ملك الأردن بالقول إن «علاقاته بنتنياهو قويت جدا»، فيما تؤكد مصادر صحفية أمريكية أن عناصر في اسرائيل والأردن يقولون إن طائرات اسرائيلية بلا طيارين تطير على طول الحدود مع سوريا بموافقة الأردنيين. و أن «المعلومات التي تُجمع توزع على الدولتين». فيما تنقل مصادر إسرائيلية " سمدار بيري يديعوت ٢٠١٣/٣/٢٢" عن عنصر أمني رفيع المستوى في الأردن رواية مختلفة: "الحديث عن مرشدين من شركات حراسة خاصة يحصلون على استشارة ويُنسقون مع جهات استخبارية رسمية في ثلاث دول غربية، وهم يعملون في معسكرات التدريب السرية من أجل تحويل المبتدئين السوريين الى محاربين". والهدف هو الإعداد السريع لحوالي ١٥ ألف جندي وضابط انشقوا عن الجيش السوري للانضمام الى المتمردين "المعتدلين" وإجراء قتال للأسد وللإسلاميين المتطرفين.

الأكيد أن الوضع الميداني في درعا يتغير بسرعة قياسية لصالح الثوار، والواضح أن معركة درعا تجري وفق منهجية واستراتيجية حققت حتى اللحظة تحرير المحور الممتد من زاوية جملة عابدين وصولاً إلى اليادودة على مشارف مدينة درعا، وهي منطقة بمجملها تقع على صدع وادي اليرموك، يقابله محور آخر يمتد من نصيب وأم الميادن إلى صيدا وخربة غزالة، يشكل هذان المحوران قوس يزنر الحدود مع الأردن، يفصله عن دمشق عمق حوران المتمثل بالمعسكرات الموجودة في منطقتي نوى والحارة والصنمين، ومن الممكن إقامة منطقة عازلة تمتد إلى دمشق بفعل الصواريخ التي بات يملكها الثوار في هذه المنطقة.

ليس في الأمر سراً بأن معركة حوران هي صورة مصغرة عن نمط المعركة الكبرى القادمة في سورية، كلمة السر جاءت من الأردن، مفادها الإمساك بزمام الأمور في سورية، بحيث لا تنفلت بالشكل الذي قد يؤدي إلى فوضى سلاح، وجماعات تنتشر في المنطقة كلها، غير أن الأكيد أن ثمة ثمن ستدفعه الثورة السورية من وراء هذه الاستراتيجية،

الأكيد أن الوضع الميداني في درعا يتغير بسرعة قياسية لصالح الثوار

يتمثل بعدم السماح للثورة بتحقيق النصر الناجز على نظام الأسد، فقط المطلوب هو الضغط على النظام للقبول بالجلوس إلى طاولة التفاوض، بقصد تسليم الدولة ومؤسساتها إلى نظام بديل معتدل، باختصار نحن أمام ثورة في قلب الثورة لتصحيح الخلل الحاصل نتيجة سيطرة بعض القوى الإسلامية على بعض مفاصل الثورة، وفي هذا الصدد تؤكد بعض الكتائب الإسلامية المقاتلة في مخيم اليرموك عن وجود توجه لإنشاء صحوات في منطقة الحجر الأسود مدعومة من قبل رؤساء العشائر لمحاربة جبهة" النصرة" فيما يبدو أنه محاكاة للتجربة العراقية بهذا الخصوص.

حراك العقد السياسي الوطني والاجتماعي في سوريا

مركز الشرق للبحوث- سورية

وجدت سوريا الحديثة نفسها بعد الاستقلال مقطعة الأوصال، ومرّ فيها العقد السياسي الوطني والعقد الاجتماعي بمراحل عدة، ويمكن أن نوزع هذه المراحل إلى ثلاث جمهوريات: نشأت الأولى بعد الاستقلال وصولاً إلى الوحدة، و بدأت الثانية مع الوحدة وانقطعت لفترة بسيطة فيما بين ٢٨ أيلول ١٩٦١ حتى الثامن من آذار ١٩٦٣ لتعاود التأسيس لنمط الحكم الشمولي الشعبوي، ونرى أن الثورة الراهنة تأتي في محاولة لتأسيس للجمهورية السورية الثالثة.

نشأ العقد الوطني السياسي السوري على ما يمكن تسميته بالشرعية الثورية، فقد حكم البعث هذه الفترة عبر فرض مجموعة من القيم قامت عليها سلطته، ومن ثم سلطة عائلة الأسد، وحاول البعث اشتقاق شرعيته من رؤية برنامجية لمهام وطنية: تحرير الأرض وتحقيق الوحدة القومية ومهام اجتماعية تسعى للجمع بين التنمية والعدالة الاجتماعية في إطار منظومة قيمية اشتراكية صاغت بنية الدولة، بحيث تكون نسخة سورية للدولة الاشتراكية في ألمانيا الشرقية، وبذلك كان جوهر اشتقاق الشرعية الثورية في مرحلة ما بعد سقوط النظام الديمقراطي البرلماني في الخمسينات هو عوامل عقائدية ثورية قومية وطبقية.

بعد ذلك تعرض العقد الاجتماعي في عهد البعث جراء انتقال السلطة وتمركزها بيد عائلة الأسد لتحولات عميقة. فانتقل حكم البعث– ليغير جلده تدريجياً– من تحالف بين قاعدته الشعبية المكونة من فقراء الريف في سورية وشرائح من الطبقة المتوسطة المدنية إلى تحالف بين زمرة عسكرية نواتها عائلة الأسد ومجموعات من التجار الطفيليين، تمركزت خاصة في دمشق وحلب وبعض المناطق الأخرى.

وبالإضافة إلى العنف، تمكن النظام من إعادة إنتاج وتوطيد سلطته و تجديد عقده الاجتماعي من خلال استمرار قدرته في الحصول على ريع مادي كبير ثمنا لدوره الوظيفي كـ«بلطجي» في إقليم مأزوم تجري فيه تصفية عواقب مشاريع سايكس– بيكو ووعد بلفور وعواقب الحرب الباردة.

ومع وصول بشار الأسد تسارع تعمق انقلاب العقد الاجتماعي والقاعدة الاقتصادية للنظام من مجرد تحالف بين نواة عسكرية مع رجال أعمال طفيليين في إطار رأسمالية احتكارية للدولة إلى عقد اجتماعي يطلق العنان لنيو– ليبرالية فاسدة ناهبة، على شاكلة نموذج مصر–مبارك، وروسيا–بوتين.

خلال حكم الأسد الابن، جرت جملة من الأمور التي بدّلت مناخ الشرعية، وقدرات النظام على إعادة إنتاجها، فتراجع الريع بشكل فادح، مما أفرغ القاعدة الاجتماعية للنظام، وتخلى النظام عن بقايا الرشوة الاجتماعية في إطار جشع متزايد للاستيلاء على فائض الدخل القومي، في إطار شعور كاسح بالغرور، وأدى ذلك إلى ضعف قدرته على موازنة التناقضات الاجتماعية، وانهارت بالمقابل دعاوى التحرير والوحدة كمبرر للفشل التنموي. ومضت الشرائح النيو – ليبرالية الفاسدة أبعد من ذلك عبر تصفية الأساس الفكري والسياسي لشرعية النظام، وذلك حين أطلقت رصاصة الرحمة على ما تبقى من حزب البعث رغم كونه العمود المؤسس لشرعية النظام.

في حين استدرجت الغطرسة السياسية لقمة النظام الخيارات الاستراتيجية والسياسية للبلاد بعيداً عن إطارها العربي، وغرق إلى غير رجعة في منظومة الأمن الإيرانية الإقليمية. وتآكلت على التوازي مقومات اشتقاق الشرعية من خلال القضية الفلسطينية والوحدة القومية العربية، بدءاً من الحرب على العراق إلى انفراط عقد التحالف السوري السعودي المصري، و الفشل في التقدم خطوة جدية واحدة على طريق تحرير التراب الوطني المحتل في الجولان.

ظهرت في المجتمع السوري شروخاً عميقة بين الأجيال والطبقات والمناطق، وتوسعت المناطق المهمشة والمهملة، وظهرت ملامح قوية لتفكك كامل منظومة التضامن الاجتماعي والولاء التقليدية، في حين خنق القمع إمكانية تبلور الأشكال المدنية لتضامن المواطنين والولاء والزعامة على صعيد المجتمع بأسره. وبالنتيجة مات القديم، ولم يلد الجديد إلا بشكل جنيني ضعيف، فتذرى الانتماء، وتبعثر المجتمع تحت ضغط الأزمة.

على هذه الأرضية، وفي غياب أية قيادة سياسية وثقافية قادرة انفجر المجتمع في ثورة من القعر نحو الأعلى، وفاجأت الثورة الجميع ببطولتها وعزمها، بل وفاجأتهم بعفويتها وعاميتها. فاستكملت الثورة الإطاحة بالقديم، لكن ولادة الجديد لا تزال متعثرة بشكل مقلق، ما يجعلنا نقف أمام حالة عقد اجتماعي ينهار، مع انهيار التحالف بين رجال الأعمال في المدن مع السلطة، وينهار معه أيضاً أساس شرعية هذا النمط.

يعبّر تطور الصدام الراهن عن رغبة أصيلة لدى قطاعات واسعة من قوى الشعب في إقامة جمهورية سورية ثالثة، والانتقال بالبلاد من عهد الشرعية الثورية بمختلف أشكالها إلى الشرعية الدستورية القائمة على الحكم المدني الديمقراطي.

لكن، في غياب أي مستوى مقبول من القيادة السياسية واللوجستية، بل وغياب الحد الأدنى المقبول للقيادة العسكرية، يصبح السؤال الأساسي هو: كيف يمكن إعادة توليد عقد اجتماعي سياسي جديد يكفل تحويل حالة الفوضى الراهنة إلى عملية بناء لشرعية لا تقوم على تعسف منطق الصراع وإنما على توافقات منطق العقد الوطني؟.

توضح الأحداث الراهنة استمرار ثبات نسبي في عمل السلطة بحدها الأدنى وفي كفاءة الجيش النظامي، لكن انهيارهما وتحولهما إلى بنى مافيوية محلية خالصة، قد يسرع به تشرذم الجيش بعد دمج الشبيحة في بنيته، وبالمقابل يمكننا أن نسجل فشل الثورة ونخبها وقياداتها العسكرية والمدنية في توليد منظومة ولاء جامعة وحالة من الانضباط الطوعي الجماعي، بما يحقق الحد الأدنى من التوافق والطاعة والانضباط، ويحقق حداً أدنى من حماية المدنيين، وإدارة أوضاعهم، كأساس يمكن أن يبنى عليه عقد الأمة السورية، والدولة السورية الحديثة.

إن عقوداً طويلة من التشظي والتذري وتدمير منظومات الولاء والقيم القديمة وانسداد أفق ولادة القوى والقيم المدينة الحديثة، كلها أمور من شأنها أن تثير تساؤلات مقلقة حول مستقبل عملية بناء الدولة، فالفردية والعشوائية والطائفية والمحلية والعصبية والتطرف الديني، كل هذه المعاني السلبية جسدت عودة البلاد لحالة هوبزية من الفوضى المطلقة، حالة تشبه إلى حد كبير ما ساد في أوروبا ما بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر.

يعتقد البعض بأنه يكفي الحصول على الاعتراف الدولي بهذه السلطة أو تلك بعد سقوط النظام حتى تنشأ أوتوماتيكياً منظومة الطاعة لدى المواطنين في الداخل، لكن هذا الاعتقاد هو محض وهم ساذج وعامي. فالشرعية والطاعة تنبعان أولاً واخيراً من نضج موضوعي أصيل لعوامل توافق وطني داخلي، ولزعامات وطنية حقيقية. ولئن تمكن نظام البعث من تأسيس جزء من شرعيته على عوامل فوق وطنية فقد أدى ذلك إلى تفتيت آليات وبنى الولاء الوطني، وهو ما نلمس إحدى نتائجه اليوم، والمتمثلة بافتقاد الزعامة بشكل خطير.

ومع دخول الصدام مرحلة الاستعصاء الراهنة، ووصولنا الى مرحلة توزان الضعف، في إطار صعود قوى الثورة وتآكل قوى النظام، يستمر المجتمع السوري في تقديم التضحيات الجسيمة، وليصبح التحدي الأكبر الذي سيواجه الجمهورية الثالثة الوليدة هو كيفية نقل السلطة ومفاتيحها من يد الشرعية الثورية الراهنة إلى شرعية دستورية ديمقراطية.

إن التمعن في دوافع القوى التي أنتجت الثورة من جهة، وفي شعاراتها ومطامحها ومقوماتها المجتمعية والسياسية من جهة أخرى، يجعلنا نقول إن ما من سلطة ستكتسب شرعيتها إلا بقدر ما تحققه من توافق وطني لمكونات الوحدة والإجماع الوطني، ولما تحققه على المدى المنظور من استجابة لتطلعات المجتمع في التقدم والتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة.

رحيل «عفدي عباسو»

حسين جمو

اشترى الرجل أول سيارة (بيك أب) في القرية وخصصها لنقل الخضار إلى حلب. قبل ذلك كان الإنتاج الزراعي يتم نقله إما عبر العربات التي تجرّها الدواب، أو عبر مجيء المشترين إلى القرية بسيارات النقل. هيمن «عفدي عباسو» أو (عبدو عبّاس) على هذه المهنة طوال ٢٥ سنة، حتى ظهور أول منافس له.

منذ الصغر كان الخال عفدو يميز معاملتي، لأسباب كثيرة، حتى أنه في طريق عودته من حلب بعد تفريغ حمولة البندورة أو البطاطا كان يجلب شيئاً لي، غالباً سكاكر. ورافقته عدة مرات خلال نقل الخضروات من الحقل إلى سوق الخضرة في حي قارلق. على مدخل الحي هناك مطعم للفول، وأول صحن أكلته في حياتي كان بخمس ليرات برفقة «عفدي عباسو».

مع مرور السنوات، أصبح هناك حديث متبادل بيني وبينه على الطريق، بعد أن نكون قد قمنا ببيع بضاعتنا، من بينها مشاهداته وهو في ريعان الشباب عن حلب، كان يشير بإصبع سبابته من داخل السيارة إلى حي الصاخور، ويضحك محاولا التعبير عن هول المشهد: "عندما كنت جندياً في الجيش لم يكن هناك شيء هنا.. كان على جانبي الطريق حقول بعلية لا جدوى منها". ويضيف: "هل رأيت دوار الشعّار؟.. هناك كانت قهوة الشعّار.. كان نستريح فيها بعد أن سكن أهل الريف على أطراف المدينة.. في السابق كان شباب المدينة وأولادها يضايقوننا أينما ذهبنا في شوارع حلب.. كانوا يشدّون عقال أهل الريف ويرمونه أرضاً". إيييييه.. هلق حلب كلها صارت عقال وكلابية وين ما رحت». آخر مرة التقيته فيها قبل ثلاث سنوات، قال: "هل تعلم يا ابن أخي أهم شيء في العمل؟.. أهم شيء هو التسلية والمتعة وليس الكسب.. وأكبر خطأ هو أن تقوم بتغيير مهنتك في آخر العمر".

قبل نحو ١٥ سنة، باع الرجل سيارته، وتقاعد.. ولازمه المرض من يومها إلى أن وافته المنيّة يوم الجمعة الماضية. مرحلة التقاعد تزامنت مع تغير طبيعة الاقتصاد الزراعي، حيث بدأ بشار الأسد بإفساد الزراعة حتى قبل توريثه الحكم من والده الدكتاتور، كما حدد سعراً متدنياً للقمح منذ عام ٢٠٠٠ لا تتناسب مع التكاليف اللازمة للإنتاج. ودمّر زراعة القطن عبر فرض استخراج الرخص الزراعية للمساحة المزروعة، والتي تتطلب إجراءات بيروقراطية ورشاوى متعددة المستويات، إضافة إلى فرض الري بالتنقيط بطريقة متخلفة وتكاليف باهظة (٤٠ ألف ليرة لكل دونم)، فبعد أن وصل حجم إنتاج القطن إلى ١,١ مليون طن عام ٢٠٠٠، تراجع بشدة في أقل من عقد بشكل متواصل ليصل إلى ٦٠٠ ألف طن عام ٢٠٠٨. وأصبحت زراعة الخضروات نادرة، وبشكل أساسي البندورة بعد استجرار مياه سد الفرات إلى منطقة السفيرة، حيث شهدت بلدتي تلعرن وتل حاصل الكرديتين ثورة زراعية كانت كفيلة بتأمين حاجة حلب من الخضار بالكامل، فيما انهارت الزراعة في غالبية المناطق التي لا تصلها مياه الفرات. وهجر الشباب الحقول والكروم إلى المناطق الصناعية للعمل في أعمال الباطون، أو مياومين في ساحة باب أنطاكيا.

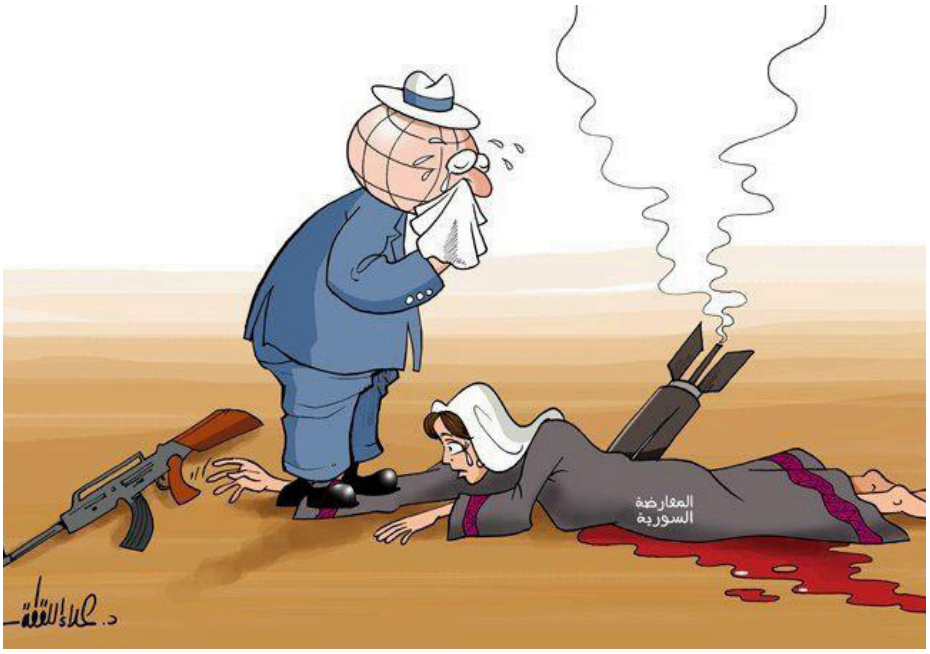

في هذه الظروف المدمرة للزراعة تقاعد "عفدي عباسو" ونمت أولى بذور الثورة في أرياف سوريا. قالها لي قبل سنوات: «يريدون تحويل الشعب كله إلى بيّاعين للعلكة يا ابن أخي.. من يجرؤ على فتح فمه؟؟.. لا أحد». رحل الخال عفدي، لكن بعد أن تأكد بنفسه على أن "هناك أحد"، وأن قدر هذا الشعب ليست العلكة الملتصقة بدمشق.

تقرير يثير الصدمة حول اللاجئات في الأردن

أثار تقرير بثته القناة البريطانية الرابعة عن أوضاع اللاجئات السوريات في مخيمات الأردن صدمة بسبب ما تضمنه التقرير من شهادات عن حالات الاغتصاب والزواج بالمال يعرضها عرب وأردنيون على النازحات، وكأن الأمر هو بيع وشراء.

بعض أشكال الزواج التي وردت على لسان شاهدات من المخيّم تستغرق ساعة واحدة، رغم وجود عقد للزواج. تحدث رجال سوريون في التقرير، وعبروا عن أسفهم للحال الذي أوصلهم إلى مجيء طالبي الزواج والمتعة إلى المخيمات بحثاً عن «جميلات سوريا». لم ينكر أحد عدم وجود الظاهرة، وهذا يعني وجود أن الحاجة تدفع بعض العائلات إلى قبول عملية البيع المقنّعة بعقود زواج شكليّة.

تجهش امرأة مسنة في البكاء بينما ترتجف يداها وهي تحاول التحدث.. أشياء كثيرة جعلت التعبير يخونها.. لكن يمكن الاستنتاج إلى أن هناك مصيبة كبيرة تحدث بحق حرائر سوريا على يد أشقّاء بمرتبة أوغاد. تضع امرأة أخرى يدها على رأسها، ثم تدخل أصابعها تحت الحجاب الذي يغطي وجهها لتمسح الدموع وهي تقول: أريد العودة إلى سوريا.

لقطة من التقرير